

Distr.: General
26 November 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون

البندان ٢٧ و ٣٩ (د) من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين
تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية
ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الدولية الطارئة
من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان
المنكوبة بالحرب وتعميرها

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع
الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب

تقرير الأمين العام

موجز

يصف هذا التقرير التقدم الذي أحرزته الإدارة الانتقالية بصدد تنفيذ اتفاق بون،
بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. ويصف التقرير أيضا التطورات
الرئيسية السياسية والإنسانية التي حدثت في أفغانستان خلال الفترة ما بين ١ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ويبرز التقرير إنجاز مَعْلَمين رئيسيين من المعالم البارزة لاتفاق بون وهما: اعتماد الجمعية الكبرى الدستورية للدستور الجديد وإجراء الانتخابات الرئاسية. وفي حين يمثل هذان الحدثان تقدما كبيرا نحو بناء أفغانستان الديمقراطية، يحيط التقرير علما أيضا بالقلق إزاء استمرار حالة عدم الاستقرار وعدم الأمن في البلد.

ويؤكد التقرير على التحديات الكبيرة التي ما زالت ماثلة قبل إجراء الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ربيع عام ٢٠٠٥، بما في ذلك التقدم المحرز بصدد أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأنشطة مكافحة المخدرات وإصلاح قطاع الأمن، والأهمية الحاسمة لاستمرار مشاركة المجتمع الدولي، ولا سيما بتوفير قدر كافٍ من الأمن.

ولقد استمرت عملية إصلاح نظام التعليم، وإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإغاثتهم، وجهود الانتعاش والتعمير التي تبذلها الأمم المتحدة، وذلك بالتركيز على دعم خطة الحكومة للتنمية، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ولا تزال حالة حقوق الإنسان تمثل شاعلا خطيرا.

ولقد أظهر النجاح العام الذي حققته عملية الانتخابات عزم الشعب الأفغاني على إقامة حكومة ديمقراطية. بيد أن جدول الأعمال الذي تواجهه هذه الحكومة المنتخبة حديثا هو جدول حافل. ويخلص التقرير إلى أن استمرار تقديم المجتمع الدولي للدعم وزيادته يعد مسألة ضرورية لتنفيذ اتفاق بون نسا وروحا.

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٧/٥٨ ألف وباء المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وقرار مجلس الأمن ١٥٣٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤. ويقدم التقرير موجزاً للتطورات الرئيسية السياسية والإنسانية التي حدثت في أفغانستان، فضلاً عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، خلال الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. والمسائل المشمولة بهذا التقرير جرى تناولها بمزيد من التفصيل في التقريرين الدوريين اللذين قدّمنا إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن خلال عام ٢٠٠٤ (A/58/742-S/2004/230 و A/58/868-S/2004/634).

ثانياً - تنفيذ اتفاق بون

ألف - العملية السياسية

٢ - لقد وضع اتفاق بون المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ خطة مفصلة تحصل مؤسسات الحكم المؤقتة بفضلها وبصورة تدريجية على المزيد من الشرعية، وتتوج بتشكيل حكومة ممثلة لجميع طوائف الشعب بعد إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وسوف تترسخ شرعية الحكومة في دستور جديد. وأنجزت بنجاح، خلال الفترة قيد الاستعراض، مهمتان رئيسيتان من المهام التي نص عليها اتفاق بون وهما: اعتماد الجمعية الكبرى الدستورية للدستور الجديد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وإجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

الإصلاح الدستوري

٣ - بدأت عملية صياغة الدستور الجديد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ واستمرت خلال معظم عام ٢٠٠٣ (انظر A/58/616، الفقرة ٨). وعقد اجتماع الجمعية الكبرى الدستورية في كابل في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لاستكمال مشروع الدستور والمصادقة عليه. وحضر الاجتماع ٥٠٢ من المندوبين، ٢٠ في المائة منهم من النساء. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أقر المندوبون في اجتماع الجمعية الكبرى الدستورية الدستور الجديد.

٤ - وثمة سمة رئيسية للجمعية الكبرى الدستورية تتمثل في تقرير مواقف كثيرة إزاء القضايا على أساس إقليمي أو إثني فيما يبدو. ولقد اتخذت المواقف إزاء قضايا من قبيل

جنسية الوزراء، وتحديد مواعيد الانتخابات واللغة القومية، إما في سياق سياسي أو رمزي، وفي بعض الأحيان في السياقين كليهما، بين ممثلي الشمال ومثلي الجنوب. وكان دور الإسلام موضوع مناقشة هامة أخرى، جرت هذه المرة بين الأصوليين والأفغان ذوي العقول التي تتسم بقدر أكبر بطابع العلمانية. ويحمل النص الختامي الذي جرى الاتفاق عليه طابع هذه المناقشات. وهو ينص على وضع نظام رئاسي صريح ولكنه نظام يركّز بقدر كبير على المراقبة البرلمانية على السلطة التنفيذية. ويخوّل الدستور معظم السلطات للحكومة المركزية ولا ينقل قدرا كبيرا من السلطة إلى المقاطعات. ويطالب أيضا بإنشاء سلطة قضائية مستقلة، برئاسة محكمة عليا، وبوضع إطار قانوني يتوافق مع "معتقدات وأصول وقواعد" الإسلام. وفي تدبير هام لتعزيز الوحدة الوطنية، يشمل الدستور بوضوح كل مجموعات الأقليات في تعريف الدولة ويعترف باللغة الداربية ولغة الباشتو لغتين رسميتين، وبلغات أخرى بوصفها لغات رسمية في المناطق التي تتكلم بها غالبية السكان. وينص الدستور على حقوق متساوية للرجال والنساء، ويضمن بأن تشكل النساء نسبة تصل إلى ٢٥ في المائة على الأقل من الممثلين في مجلس النواب بالبرلمان.

عملية الانتخابات

٥ - دعا اتفاق بون إلى إجراء الانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - أو بعد سنتين من عقد الاجتماع الطارئ للجمعية الكبرى الدستورية، وطلب أيضا أن تضطلع الأمم المتحدة بعملية تسجيل الناخبين. وأجريت العملية الأخيرة على مرحلتين: المرحلة الأولى، فيما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ونيسان/أبريل ٢٠٠٤، والمرحلة الثانية فيما بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠٤. وفي المرحلة الأولى، جرى تسجيل ١,٩ مليون ناخب في ثمانية مراكز حضرية رئيسية. وأسفرت المرحلة الثانية، التي جرى فيها توسيع نطاق عمل أفرقة التسجيل ليشمل عواصم المقاطعات والمناطق الريفية، عن تسجيل ٨,٦ مليون أفغاني آخرين. وعند نهاية عملية التسجيل، بلغت نسبة النساء ٤١ في المائة من مجموع الناخبين المسجلين البالغ ١٠,٥ مليون ناخب.

٦ - وفي ٨ تموز/يوليه، قام رئيس الهيئة المشتركة بين الأمم المتحدة وأفغانستان لإدارة الانتخابات - وهي لجنة مستقلة حوّلت إجراء عملية الانتخابات في أفغانستان والإشراف عليها - بالإعلان رسميا أن الانتخابات الرئاسية ستُجرى يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر وأن الانتخابات البرلمانية ستُجرى في شهر ساور الأفغاني (٢٠ نيسان/أبريل - ٢٠ أيار/مايو) ٢٠٠٥. وبالرغم من أن الصعوبات القانونية والتقنية تسببت في تأجيل الانتخابات وفصلها، لاحظت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات أيضا وجود قلق على نطاق واسع في

أفغانستان إزاء عدم نزع السلاح والخوف من أن يؤثر ذلك سلبا على إدارة الانتخابات البرلمانية ونتائجها. ولذلك طلبت الهيئة من الحكومة والمجتمع الدولي أن يواصلوا ويكثفوا جهودهما، في وقت مبكر قبل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، لتعزيز القوات المسلحة الوطنية وتحقيق نزع السلاح على نطاق أوسع، بغية تهيئة بيئة آمنة يعرب فيها المرشحون والناخبون عن آرائهم بحرية.

٧ - وأجريت الانتخابات الرئاسية، التي تنافس فيها ١٨ مرشحا، بمن فيهم امرأة واحدة، في موعدها المقرر في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وبالرغم من المخاوف من أن تهاجم العناصر المناهضة للحكومة العملية الانتخابية، فإنه لم تقع حوادث أمن كبيرة. بيد أن عددا من المرشحين المعارضين أثاروا مزاعم خطيرة تتعلق بنزاهة العملية، بما في ذلك المشاكل المتصلة باستخدام الخبر الذي لا يزول على إهمام الناخب وادعاءات بممارسة موظفي الاقتراع وممثلي المرشحين نفوذا على الناخبين ليس له ما يبرره. وأصدر مرشحو المعارضة نداءً في منتصف فترة التصويت للناخبين بمقاطعة عملية الاقتراع. وتجاهل الناخبون إلى حد كبير نداء المقاطعة، وأدلى ٩٤٠ ١٢٨ ٨ ناخبا بأصواتهم على أوراق الاقتراع ويمثل هذا العدد ٧٠ في المائة من الناخبين المسجلين. وبلغت نسبة النساء ٤٠ في المائة من بين الناخبين. وأجري اقتراع أيضا في باكستان وإيران، حيث أدلى على التوالي عدد يزيد على ٥٨٠ ٠٠٠ نسمة و ٢٤٠ ٠٠٠ نسمة من الأفغان اللاجئيين بأصواتهم. وتابع عملية الانتخابات زهاء ٣٢١ ٥ من الملاحظين والمراقبين المحليين و ١٢١ من الملاحظين والمراقبين الدوليين، و ٢٢ ٠٠٠ ممثل عن الأحزاب و ٥٢ ٠٠٠ ممثل عن المرشحين، فضلا عن وسائل الإعلام الوطنية والدولية.

٨ - وفي الأيام التي تلت الاقتراع واصل معظم المرشحين الذين طالبوا بمقاطعة الاقتراع الزعم بوقوع مخالفات خطيرة وطالبوا بإعادة فتح بعض مراكز الاقتراع كما طالبوا بأن يقوم فريق مستقل بالتحقيق في شكواهم. وبالرغم من أن الهيئة المشتركة بين الأمم المتحدة وأفغانستان لإدارة الانتخابات لم توافق على الطلب الأول، إلا أنها طلبت من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تعيين فريقا مستقلا من خبراء الانتخابات الدوليين لإجراء تحقيق في شكواهم. وجاء في تقرير الفريق الذي قُدم إلى الهيئة المشتركة، والذي أُعلن في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أن المخالفات التي لوحظت لم تؤثر تأثيرا ملموسا على النتيجة العامة للانتخابات. وكسب الرئيس قرضاي الانتخابات بنسبة ٥٥,٤ في المائة من الأصوات. وتبعه يونس قانوني الذي حصل على ١٦,٣ في المائة، وحاجي محمد محقق، الذي حصل على ١١,٦ في المائة، فبعد الرشيد دوستم الذي حصل على ١٠ في المائة من الأصوات. وحصل كل من المرشحين الـ ١٤ الباقين على أقل من ٢ في

المائة من الأصوات، وحصلوا معا على ٦ في المائة من مجموع الأصوات. ووافق المرشحون على قبول نتائج الانتخابات.

٩ - ويدل تحليل أولي أجري للنتائج النهائية، كما هو الحال بالنسبة للجمعية الكبرى الدستورية على أن تأكيد الهوية الإثنية لعب دورا هاما. ويدل الدعم الانتخابي للمرشحين الأربعة الرئيسيين، الرئيس قرضاي، والسيد قانوني، والسيد دوستم والسيد محقق، على وجود علاقة متبادلة قوية بينهم وبين المناطق الريفية حيث تشكل قبائل البشتون والطاجيكستانيين والأوزباكستانيين والمزارا على التوالي الطوائف ذات الأغلبية. بيد أن الاعتبارات الإثنية كان لها فيما يبدو أثر أقل في المدن الرئيسية. وربما يعزى ذلك إلى تمكّن المرشحين من العمل على نطاق واسع في العواصم خارج دوائرهم الأساسية، بسبب أن الهوية الإثنية لم تُستغل استغلالا نشطا خلال الحملة الانتخابية.

١٠ - ويجري التخطيط حاليا لإجراء الانتخابات البرلمانية وروعت بعناية الخبرة المكتسبة خلال الانتخابات الرئاسية. والانتخابات البرلمانية أشد تعقيدا بكثير من حيث السوقيات وتمثل شواغل أمنية حسيمة. ولا بد من إيجاد حل لعدد من المشاكل الرئيسية كي يتسنى إجراء الانتخابات في ربيع عام ٢٠٠٥. ويتعين رسم الحدود بين المناطق؛ ولا بد من الاتفاق على أعداد السكان من أجل تخصيص مقاعد البرلمان؛ ولا بد من تحليل قائمة الناخبين، وتنقيحها وتحديثها؛ ولا بد من تطوير آلية لمعالجة الشكاوى ووضع نظام للملاحقة القضائية للجرائم الانتخابية على الصعيد المحلي؛ ولا بد من إجراء فحص دقيق لمؤهلات الآلاف من المرشحين المحتملين قبل تسجيلهم. وأخيرا، فإن من الضروري توسيع جهاز الأمن الرسمي لكي يُكتب النجاح للانتخابات البرلمانية والمحلية.

١١ - وفي الوقت نفسه، يقوم الرئيس المنتخب قرضاي، الذي من المقرر أن يتولى الرئاسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بالتركيز في الوقت الحاضر على مهمة تشكيل الحكومة التالية. وهذه فرصة لاختيار مجلس وزراء فعال يكون قادرا على بسط سلطة الحكومة في سائر أنحاء البلد وتقديم الخدمات الأساسية. ومن الأهمية بمكان لتعزيز المصالحة الوطنية تشكيل مجلس وزراء يتسم بالكفاءة ويمثّل في الوقت نفسه التنوع الإثني والثقافي والجغرافي للبلد. ويتعين على الرئيس وحكومته أن يواجهها، بدعم من المجتمع الدولي، التحديات الجسيمة التي تشمل حالة عدم الأمن المستمرة، وصناعة المخدرات غير المشروعة المستوطنة وتوحيد المؤسسات الرئيسية للدولة.

حالة الأمن العامة

١٢ - وقعت حوادث أمن خطيرة على نطاق واسع في الأشهر السابقة على يوم الانتخابات وقبل نشر قوات الأمن الإضافية في الأسابيع الأخيرة قبل إجراء الانتخابات. وُجّه البعض منها ضد الجهد الانتخابي، ولكن وُجّه بعضها الآخر بصورة عامة ضد السلام وأنشطة التعمير. وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قُتل ١٠ صينيين من عمال الطرق وهو أكبر عدد من القتلى في صفوف الأجناب غير المقاتلين في حادثة منفردة في أفغانستان. ويمثل قتل خمسة من موظفي منظمة أطباء بلا حدود في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أسوأ هجوم ضد العاملين في المجال الإنساني منذ سقوط طالبان، مما تسبب في انسحاب المنظمة كلية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وعلى إثر صدور قرار الرئيس قرضاي بتغيير إسلام خان، حاكم هيرات، هاجم عدة مئات من المحتجين مكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هيرات وأحرقوه وسلبوا مكاتب وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وكان وقوع هذه الهجمات، في مناطق ساد الاعتقاد من قبل بأنها ليست مناطق خطر كبير، مثارا للكثير من القلق. وبالمثل، تدهورت حالة الأمن في الجنوب والجنوب الشرقي لدرجة عدم تمكّن وصول جماعة تقديم المساعدات إليها وتكرر استهداف الهجمات لموظفي الحكومة. وهناك شواغل حقيقية حول أثر هذا التدهور الواضح في حالة الأمن الذي قد يؤثر على مصداقية الانتخابات. ولذلك أُتخذت تدابير غير عادية هامة لحماية الانتخابات.

١٣ - ويعزى بصورة جزئية الهدوء العام الذي ساد بيئة الأمن يوم الانتخابات إلى نشر قوات إضافية تابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف قبل الانتخابات. لقد كان التعاون والتخطيط والدعم الذي قدمته هذه القوات هائلا، الأمر الذي يشير إلى ضرورة لإبقاء هذه القوات في أفغانستان من أجل إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية. ولقد تعزز الأمن بصورة عامة أيضا بسبب التقدم المحرز في مجالي التدريب ونشر القوات الأفغانية التابعة للجيش والشرطة، والتي قامت بمهامها على نحو جيد للغاية في يوم الانتخابات، سواء فيما يتصل بحماية مراكز الاقتراع أو ردع الهجمات أو حراسة مواد الانتخاب.

١٤ - وبعد إجراء الانتخابات، وبعد تخفيض القوات التابعة للتحالف والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، فلا تزال هنالك ثلاثة أخطار عامة تشكل تهديدا للأمن وتؤثر على عملية بون، وتمثل هذه الأخطار في: '١' الهجمات التي يقوم بها المتطرفون أو الإرهابيون؛ '٢' أعمال العنف التي تقوم بها الفئات المنشقة بين قوات الميليشيات؛ '٣' وأعمال العنف

والأخطار الأخرى التي تهدد الأمن البشري، والتي تقوم بها عناصر إجرامية، ولا سيما العناصر التي تشارك في الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتؤكدت هذه الحقيقة بصورة أساسية في العملية الانتحارية التي وقعت في وسط كابل يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، والتي لقي فيها شخصان حتفهما. وبعد ذلك بأيام قليلة، وعلى التحديد يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اختطف ثلاثة موظفين دوليين من موظفي الانتخابات في منطقة كارت - إي - باروان في كابل في وضح النهار. ونتيجة لذلك، أُخذت تدابير أمنية إضافية لتعزيز سلامة الموظفين - وتعد أشد التدابير صرامة منذ عام ٢٠٠١. وأُطلق بعد ذلك سراح الموظفين المختطفين في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٥ - ومن دون إحراز أي تقدم ملحوظ في معالجة مصادر انعدام الأمن، ستظل جهود التعمير وإنشاء مؤسسات حكومية قابلة للاستدامة متعثرة وقد تسيطر على الاقتصاد صناعة المخدرات غير المشروعة. وإن النشر الحالي لقوات دولية إضافية، مع اعتماد قواعد تدخل موحدة وصرامة هو أمر من شأنه أن يوفر مجالا هاما يمكن أن يتحقق في إطاره تقدم في المجالات التي تعزز بعضها البعض وهي إصلاح القطاع الأمني، وأنشطة مكافحة الاتجار بالمخدرات، والتعمير، وتوسيع نطاق سلطة الحكومة وفرض سيادة القانون.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٦ - بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبقيادة اليابان. وهي تتألف من عنصرين أساسيين هما: تسريح الجنود من الوحدات العسكرية القائمة وتجميع الأسلحة الثقيلة. وقد عزم المشاركون في مؤتمر برلين المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على تسريح ٤٠ في المائة من الجنود المستهدفين البالغ عددهم ١٠٠ ٠٠٠ جندي وتجميع كل الأسلحة الثقيلة قبل إجراء الانتخابات.

١٧ - وفي حين أن هذه الأهداف لم تتحقق قبل موعد الانتخابات، فإن العملية الانتخابية بحد ذاتها كان لها على ما يبدو تأثير إيجابي على عملية نزع السلاح. فعلى سبيل المثال، ينص أحد أحكام قانون الانتخابات على أنه ليس من الممكن للمرشحين أن يسجلوا أسماءهم للتصويت في حال ما إذا كانوا لا يزالون على اتصال بالمليشيات المسلحة. وبناء على ذلك، عينت الحكومة المركزية قادة من داخل هيكل المليشيات المرتبطة بالمرشحين. ووفقا لقانون الأحزاب السياسية، رفضت وزارة العدل أيضا تسجيل جماعات من المعروف أن لها صلة بالجماعات المسلحة. وقد مثل ذلك حافزا إضافيا لتسريح المليشيات.

١٨ - ومن أجل تسريع عملية التسريح ونزع السلاح، أصدر الرئيس في تموز/يوليه ٢٠٠٤ مرسوماً يحدد الوحدات الإضافية التي يتعين تسريح أفرادها قبل إجراء الانتخابات ويوعز إلى وزارتي الدفاع والمالية بالبدء في تطبيق الجزاءات المالية في حالات عدم الامتثال. وبحلول نهاية شهر أيلول/سبتمبر، كان ٤٨٠ ٥ جندياً إضافياً قد دخلوا في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك بالإضافة إلى ٣٥٥ ١٥ جندياً كانت قد نُزعت أسلحتهم قبل صدور المرسوم. وقد بدأ ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ جندي عملية إعادة الإدماج.

١٩ - وينبغي التطرق أيضاً إلى مسألة الميليشيات غير النظامية. وهي جماعات مسلحة لا يتقاضى أفرادها أي راتب من وزارة الدفاع وليسوا بالتالي مشمولين ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجاري. إلا أن هذه الجماعات تتسبب بصورة متزايدة في انعدام الأمن في أجزاء عديدة من أفغانستان. وتنتظر الحكومة هي والمجتمع الدولي في كابل في طرائق حل هذه الجماعات من خلال جمع الأسلحة والاضطلاع ببرامج إنمائية مجتمعية.

الجيش الوطني الأفغاني

٢٠ - إن الجيش الوطني الأفغاني، الذي يجري تشكيله بقيادة الولايات المتحدة بمساعدة من فرنسا، قد زاد عدده وأصبح يضم ١٥ ٠٠٠ فرد مدرب تقريبا، منهم ٨ ٥٠٠ اجتازوا التدريب الأساسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيتألف الجيش بكامل قواته من حوالي ٧٠ ٠٠٠ جندي إجمالاً موزعين على خمسة فيالق: فيلق مركزي في كابل وأربعة فيالق إقليمية في قندهار وباكثيا وهيرات وديبلخ، علماً بأن الأولوية الثلاثة في الفيلق المركزي هي حالياً بكامل قوامها وتتألف من ١٥ كتيبة. ويجري وضع خطط لتطوير العناصر التقنية للفيلق المركزي، لا سيما المدفعية، والدفاع الجوي، وسلاح الهندسة. ومن المتوقع أن يستغرق الانتهاء من تشكيل الفيلق المركزي بكامل قوامه خمس إلى سبع سنوات. وقد بدأ إحراز تقدم بتعيين قادة الفيالق الإقليمية الأربعة وعدد من موظفيها الأساسيين في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ويضم الجيش الأفغاني حالياً ١٨ كتيبة منتشرة في جميع أنحاء البلد للاضطلاع بمهام تتصل بالأمن وباستعراض القوة.

٢١ - وقد تمثل أهم إنجاز للجيش الأفغاني خلال السنة الماضية في توفير الأمن للانتخابات الرئاسية. وكان الجيش الأفغاني جزءاً لا يتجزأ من الخطة الأمنية على صعيد البلد ككل وقام بدور هام في التفتيش عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة قبل فتح مراكز الاقتراع، وفي توفير الأمن على الطرق والعمل كقوة بارزة للرد السريع. وبالإضافة إلى ذلك، كان الجيش مسؤولاً أساساً عن كفالة الأمن في مراكز الاقتراع الإقليمية. وخلال جميع مراحل الانتخابات، كان الجند منتشرين في كل مكان ويتمتعون بالكفاءة من الناحية التقنية وقادرين على كفالة تعاون

الأفغان في تحديد أماكن الأجهزة المتفجرة المرتجلة وإبطال مفعولها، ومناطق إطلاق الصواريخ والأماكن التي يُحتمل وجود كمائن فيها.

٢٢ - ووفر الجيش أيضا الأمن في حالات متفرقة لوحدات نزع السلاح المتحركة التي تضطلع ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. علاوة على ذلك، كان دور الجيش أساسيا فيما يتعلق بفصل قوات اسماعيل خان ومناوئيه أمان الله خان (شندان) وزاهير خان (قلعي ناو)، في غرب أفغانستان خلال الصراع الحاصل في آب/أغسطس ٢٠٠٤ عندما نشر كتيبتين في المنطقة في خلال مهلة قصيرة. وكانت هذه الوحدات بمثابة منطقة حائلة بين القوات المتحاربة من أجل كفالة مواصلة المفاوضات.

إصلاح مرفق الشرطة

٢٣ - يعتبر تدريب أي قوة شرطة فعالة وتزويدها بالأفراد ودعمها عاملا هاما لكفالة الأمن وسيادة القانون في أفغانستان. وهذه المهمة التي تم الاضطلاع بها بقيادة ألمانيا مثلت تحديا كبيرا. وتظل قوة الشرطة القائمة مفتقرة إلى ضباط مدربين تدريبيا جيدا، وإلى معدات مناسبة وهيكل قيادة فعالة. وأتخذ عدد من المبادرات الهامة لمعالجة هذه الشواغل. وأنشئت مراكز تدريب إقليمية في جميع أنحاء البلد، فضلا عن أكاديمية الشرطة التي تدعمها ألمانيا ومركز التدريب المركزي الذي تديره الولايات المتحدة الأمريكية في كابل. وفي منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر، جرى تدريب ٦٢٤ ٢ فردا في أكاديمية الشرطة في كابل. وشمل هذا العدد ٨٣١ ١ ضابط صف، منهم ٥٥ أنثى، و ٧٥٢ شرطيا من شرطة الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٢٧ ٢٠٠ شرطي تدريبيا أساسيا من خلال برامج مدعومة من حكومة الولايات المتحدة. والقوام المسقط لقوة الشرطة هو ٥٠ ٠٠٠ بالإضافة إلى ١٢ ٠٠٠ حارس حدود.

٢٤ - وفي مؤتمر الدوحة المعني بإعادة بناء مرفق الشرطة، المعقود في ١٨ و ١٩ أيار/مايو، والذي شاركت في استضافته حكومات أفغانستان وألمانيا وقطر والأمم المتحدة، تعهد المشاركون بالتبرع بمبلغ قدره ٣٥٠ مليون دولار لبرامج الشرطة خلال السنوات القليلة المقبلة، علما بأن الصندوق الاستئماني لإحلال القانون والنظام في أفغانستان الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يوفر رواتب أفراد الشرطة وتكاليف المعدات يعاني حاليا من عجز في التمويل قدره ٧٢,٦ مليون دولار.

٢٥ - وقد أثبتت قوة الشرطة الأفغانية كفاءتها خلال العملية الانتخابية بالرغم من قلة الموارد. وأفراد الشرطة الذين دُرِّبوا تدريبيا خاصا يتعلق بالانتخابات رافقوا أفرقة التسجيل لكفالة أمنها وتأمين النظام خلال عملية التسجيل. كما قامت الشرطة بجراحة مراكز

الاقتراع يوم الانتخابات. وشككت، إلى جانب الجيش الوطني الأفغاني، خط الدفاع الأول ضد كل من كان يمكنهم الاعتداء على عملية الانتخابات.

إصلاح قطاع العدالة

٢٦ - تقوم عملية إصلاح قطاع العدالة، التي تقودها إيطاليا، على نوعين من الجهود التكميلية: تدعيم الإرادة السياسية وتوفير المساعدة المالية والتقنية. والتقييم العام لقطاع العدالة يفيد بضعف الإدارة والاتصالات فيما بين مؤسسات العدالة، مما يتطلب التنسيق على جميع المستويات. ثم إن عدم وجود تشريعات تنفيذية تسمح بوضع نظام للعدالة يؤدي إلى تفاقم هذه المشاكل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع العدالة يفتقر، بعد ٢٥ عاما من الحرب، إلى العدد اللازم من الموظفين ذوي المهارات، وثمة حاجة حقيقية لبناء قدرات الموظفين العاملين حاليا في قطاع العدالة.

٢٧ - وبموجب الدستور الجديد، تمثل المحكمة العليا أرفع جهاز قضائي في أفغانستان، كما أن هيكلها وإدارتها محددان جيدا. علما بأن المرافق المادية لمؤسسات العدالة الدائمة، بما في ذلك المحكمة العليا ومكتب المدعي العام ووزارة العدل تخضع حاليا لعمليات إصلاح بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٨ - ويمثل إصلاح التعليم القانوني، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خطوة هامة لكفالة جيل جديد من الموظفين القضائيين. ويوجد نظامان متوازيان للتعليم القانوني: كلية القانون والعلوم السياسية التي تتبع النموذج الفرنسي القديم، وكلية الشريعة. ومنهاج الكليتين قديم جدا ولم يعدل على مر السنوات الـ ٢٥ الماضية. وتشمل الإجراءات المستقبلية تشكيل مجلس خبراء للعمل على نحو وثيق مع وزارة التعليم العالي؛ وتعزيز القدرات في مجالي التدريب والبحوث؛ وإقامة روابط جديدة مع المؤسسات الأكاديمية الأجنبية؛ وإصلاح الهياكل المادية الأساسية (يجري إصلاح مرافق قطاع العدالة في ست مقاطعات، بما في ذلك كابل)؛ وإنشاء أو تحسين المكتبات القانونية.

٢٩ - ويكمل جهد إصلاح قطاع العدالة إصلاح نظام المؤسسات الإصلاحية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وجرى إصلاح أساسي تمثل في نقل إدارة السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل. وتقوم وزارة العدل حاليا باستعراض مشروع قانون للسجون وضع عليه اللمسات الأخيرة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وقد بدأ المكتب أيضا بإصلاح مرافق الاحتجاز والسجون في كابل ومقاطعات منتقاة بحيث تفي بالمعايير الدولية.

٣٠ - ويقدم المكتب أيضا خدمات استشارية ومساعدة تشريعية للتصديق على ١٢ صكا عالميا لمكافحة الإرهاب وتنفيذ تلك الصكوك. وقُدمت المساعدة في إطار استعراض وصياغة التشريعات الوطنية ذات الصلة، ويُضطلع بأنشطة تدريبية لتيسير تنفيذها عمليا.

أنشطة مكافحة المخدرات

٣١ - تبين الدراسة الاستقصائية التي أجراها المكتب بشأن الأفيون في عام ٢٠٠٤ أن زراعة الأفيون ازدادت بمعدل الثلثين هذه السنة، إذ بلغت المساحة المزروعة ١٣١ ٠٠٠ هكتار، الأمر الذي لم يسبق له مثيل، وتنتشر هذه الزراعة في جميع المقاطعات. إلا أن سوء الأحوال الجوية والمرض قد أديا إلى تخفيض محصول الأفيون للهكتار، مما حقق ناتجا قدره ٢٠٠ ٤ طن - مما يشكل زيادة بنسبة ١٧ في المائة "فقط". وتظل أفغانستان أكبر المنتجين للأفيون في العالم، إذ يمثل إنتاجها ٧٥ في المائة من الإنتاج العالمي. وفي عام ٢٠٠٣، كانت القيمة المحلية للمحصول في أفغانستان تتراوح بين بليون دولار و ٣ بلايين دولار تقريبا (أي نسبة تقديرية تبلغ ٦٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي) في حين كانت قيمته في السوق العالمية تتراوح بين ٣٠ و ٦٠ بليون دولار.

٣٢ - ونظرا للفائض في العرض، كانت أسعار الأفيون في عام ٢٠٠٤ أقل بنسبة ٦٧ في المائة من العام الماضي. ويحتمل أن يكون ثبات أسعار المهيروين عند المعابر الحدودية نتيجة إنفاذ القانون، مما صعّب على المتجرين تنقية المخدرات وتهريبها عبر البلد.

٣٣ - ولا يُخفى أن الاعتماد الاقتصادي على زراعة الخشخاش وقلة الموارد المتاحة لإنفاذ القوانين، والفساد والافتقار إلى إطار مؤسسي فعال لمراقبة المخدرات تجعل الحالة أكثر تعقيدا. وقد أصبحت المخدرات خطرا يهدد بصورة متزايدة الأمن الوطني، والاستقرار الاجتماعي وفعالية الحكومة. وقد تصدرت المملكة المتحدة عملية التصدي لهذه المشكلة الشديدة الصعوبة.

٣٤ - وثمة ثلاثة عناصر أساسية للقضاء على اقتصاد الخشخاش وتأثيره الضار على العملية السياسية وعملية التعمير في أفغانستان. أولا، يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد حكومة أفغانستان في جهودها لحظر زراعته. فإذا تواصلت هذه الجهود، أصبح من الممكن الحد من الاتجار بالمخدرات بدرجة كبيرة في السنوات القليلة المقبلة. ومن شأن المشاركة في عملية الحظر تعزيز المؤسسات الحكومية الأفغانية المعنية بمكافحة المخدرات. وفي الوقت نفسه، يجب أن توفر المساعدة للحكومة من أجل تدعيم قدرتها المؤسسية على توقيف المجرمين الخطرين والتحقيق معهم ومحاكمتهم وسجنهم. ثانيا، يجب دعم الاقتصادات المحلية من خلال توفير فرص مشروعة لتوليد الدخل من زراعة الأراضي واستحداثها هياكل أساسية ومشاريع

صناعية أكبر نطاقاً من أجل توفير فرص توليد الدخل من مصادر غير الزراعة. ثالثاً، يجب معالجة الصلة بين جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومكافحة المخدرات. فالخاريون السابقون الذين يعارضون برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يزالون يتمتعون بموارد هامة وبالسلطة بسبب الاتجار بالمخدرات، مما يمكنهم من التأثير على المؤسسات الحكومية وبالتالي ضرب عرض الحائط بسيادة القانون.

٣٥ - وبناء على ذلك، فإن القضاء على صناعة الأفيون يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير القسرية وإحلال الديمقراطية وسيادة القانون وتحقيق التنمية. إذ أن الجهود الوطنية وحدها لا تكفي، فإن الزراعة والاتجار في أفغانستان لهما عواقب وخيمة بالنسبة للبلدان المرور العابر، كما أن الإدمان في البلدان المستهلكة يوفر حوافز لمواصلة صناعة الأفيون في أفغانستان مع كل ما ينطوي عليه ذلك من آثار ضارة. وعليه، فإن ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية من جانب البلدان التي يتم عبرها الاتجار بمشتقات الأفيون الأفغاني والأماكن التي يمثل فيها الإدمان على الهيرويين مشكلة هامة.

أفرقة التعمير في المقاطعات وقوة المساعدة الأمنية الدولية

٣٦ - يمثل الفريق العامل المعني بأفرقة التعمير في المقاطعات المتحدى التشغيلي الذي يسمح للحكومة والجهات المانحة والقوات العسكرية والجهات الفاعلة المدنية والعسكرية الأخرى بمناقشة عملية إدارة المسائل المشتركة بين القطاعين المدني والعسكري. ويسمح للفريق العسكري - المدني التابع للمنظمات غير الحكومية بإجراء حوار مباشر بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والقوات العسكرية. وثمة رابطة بين هاتين الجهتين وهما مسؤولتان أمام لجنة التوجيه التنفيذي لأفرقة التعمير في المقاطعات، وهي هيئة استشارية رفيعة المستوى لها صلاحية اتخاذ القرارات وتوفير التوجيه بشأن إدارة أفرقة التعمير في المقاطعات وكيفية تحقيق تفاعل بين الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية ضمن إطار تحقيق التنمية والتعمير.

٣٧ - وقد وضعت قوة المساعدة الأمنية الدولية وقوات التحالف خططاً لتحقيق التكامل بين عمليات أفرقة التعمير في المقاطعات والبرامج الوطنية ذات الأولوية التي تقودها حكومة أفغانستان. وبالرغم من وجود فجوة بين الخطط وعملية التنفيذ، فثمة التزام بكفالة اضطلاع أفرقة التعمير في المقاطعات بأعمال التعمير بالاتفاق مع السلطات الأفغانية. ويوجد حالياً ١٩ فريق من أفرقة التعمير في المقاطعات (١٥ تابعة لقوات التحالف في الجنوب والجنوب الشرقي والغرب وأربعة أفرقة قوات المساعدة الأمنية الدولية في الشمال). وتقوم قوة المساعدة الأمنية الدولية بالتخطيط للمرحلة الثانية من انتشارها الذي سيشمل غرب البلد.

جيم - المسائل الاجتماعية

الحالة العامة لحقوق الإنسان

٣٨ - لا تزال أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان تتبع مسارين مترابطين هما: التعاون التقني لبناء قدرات اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وعنصر حقوق الإنسان في إطار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان التي تضطلع بالرصد وتساعد في تطوير اللجنة وغيرها من المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني. وثمة تطور هام يتمثل في التزام الحكومة بتنفيذ معاهدات حقوق الإنسان التي تم التصديق عليها وتقديم تقارير في هذا الصدد وإنشاء وحدات لحقوق الإنسان في عدد من الوزارات.

٣٩ - هذا، مع العلم أن السيد شريف بسيوني، الخبير المستقل المعني بأحوال حقوق الإنسان في أفغانستان الذي أوفدته الأمم المتحدة في مهمة أولية إلى أفغانستان من ١٤ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، قد أعرب عن شواغل هامة بشأن حالة حقوق الإنسان. وحدد السيد بسيوني عددا من المسائل ذات الأولوية التي تقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة بصددها، ويتعلق معظمها بظروف الاحتجاز (لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال)، وبالطابع غير القانوني لاعتقال ٧٢٥ محتجزا نقلوا من شيرغان إلى كابل قبل أشهر قليلة (وتم الإفراج عنهم فيما بعد)، وانعدام الشفافية ومسألة شرعية احتجاز مدنيين أفغان من جانب قوات التحالف، واختطاف الأطفال والاتجار بهم، والحاجة إلى معالجة استمرار حالة الإفلات من العقاب بالنسبة لمتهمي حقوق الإنسان، لا سيما القادة المحليين.

٤٠ - وثمة تقارير ترد باستمرار عن الاتجار بالأطفال واختطافهم وتهريبهم، وترحيلهم فيما بعد من بلدان المقصد. كما أن الأطفال معرضون لأن تنبذهم أسرهم بعد عودتهم إلى أماكن منشئهم. وقد بدأت الحكومة معالجة هذه المشكلة وقامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بدعم تقني من اليونيسيف، بدور قيادي في الجمع بين مختلف الوزارات لوضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال.

اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان

٤١ - خلال السنة الماضية، واصلت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان تنمية قوتها المؤسسية وتنفيذ خطة عملها في مجالات أربعة هي: الرصد والتحقيق، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. ولديها حاليا ١٠ مكاتب وما يزيد على ٣٠٠ موظف. وشملت أهم إنجازاتها إنشاء هيئة دائمة في إطار الدستور الجديد؛ وعملية استشارية واسعة النطاق فيما بين الشعب الأفغاني بشأن العدالة

الانتقالية؛ حملة التحقيق في أعمال الحقوق السياسية التي اشتركت فيها اللجنة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، التي أصدرت ثلاثة تقارير عامة قبل الانتخابات عن ظروف الممارسة الحرة للحقوق السياسية (وكانت اللجنة من بين المراقبين المعتمدين وقامت برصد حوالي ١٠٠٠ مركز اقتراع)؛ وتناولت بنجاح قضايا بارزة؛ وقامت بمعالجة ما يزيد على ١٠٠ شكوى، وعقد حوالي ٢٠٠ حلقة عمل للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وتلقى اللجنة دعماً مؤسسياً واسع النطاق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

نوع الجنس

٤٢ - في بعض مناطق من البلد، لا تزال الأصول الثقافية والاجتماعية المرعية تحد من دور المرأة في المجال العام ثم إن المتشبهين بالتقاليد يجرمون المرأة من حقوقها. وتتوفر الخدمات الصحية والتعليمية الحيوية بصورة غير متكافئة وغير كافية. كما أن الآليات المؤسسية الحكومية القادرة على معالجة هذه المسائل معالجة فعالة لا تزال قيد التشكيل. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة وزارة شؤون المرأة، لا سيما على المستوى المتوسط للإدارة، ضعيفة وأهميتها وفعاليتها في المقاطعات تختلف من منطقة إلى أخرى. وأخيراً، فإن الوضع الأممي الصعب في البلد يمثل أكبر تهديد للمرأة.

٤٣ - ويبلغ معدل وفيات الأمومة في أفغانستان ١٦٠٠ لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي. وخدمات الرعاية الصحية للأمهات ليست موزعة بصورة متكافئة وغالبية النساء، لا سيما من المناطق الريفية، لا تحصل على الرعاية التوليدية الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن الحوامل والأطفال دون سن الخامسة معرضون بدرجة كبيرة للعدوى بالملاريا.

٤٤ - وفي الوقت نفسه، تحقق تقدم على طريق تعزيز وضع المرأة في البلد. وتمثل النساء ٢٠ في المائة من مندوبي الجمعية الكبرى الدستورية. كما أن دستور أفغانستان المعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ينص بقوة على المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل. وكما لوحظ آنفاً، فإن الدستور يتضمن أيضاً عدداً من الأحكام تكفل المشاركة السياسية للمرأة. وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، فإن ٤١ في المائة من ١٠,٥ مليون أفغاني مسجلين للتصويت هم من النساء. وترشحت إحدى النساء لمنصب الرئيس وترشحت لمنصب نواب الرئيس اثنتان من النساء. وفي مؤتمر برلين، أعلنت الحكومة الأفغانية عن التزامها بزيادة عدد النساء في الخدمة المدنية. وتمثل النساء حالياً ٢١ في المائة من الموظفين الحكوميين الدائمين. وتقوم حالياً وزارة شؤون المرأة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوفير دورات تدريبية وتثقيفية في مجال الحقوق الجنسانية لصالح ١١ وزارة أخرى.

ثالثاً - الإغاثة والإنعاش والتعمير ألف - الإدارة الحكومية

٤٥ - انصبت استراتيجية جهود الإغاثة والإنعاش والتعمير التي اتبعتها الأمم المتحدة منذ إبرام اتفاق بون على الانتقال من مرحلة التنفيذ المباشر للمشاريع إلى مرحلة دعم الخطط الإنمائية الخاصة بالحكومة نفسها. فرغم ما لدى الحكومة الأفغانية من رؤية متسقة إزاء عملية تعمير البلد في فترة ما بعد الحرب، فما زالت قدرتها ضعيفة في ميادين الإدارة العامة والمؤسسات والقدرة على توسيع نطاق الخطط الإنمائية لتشمل الحكومات المحلية، ناهيك بتأمين الخدمات العامة الأساسية. ولا يزال العديد من حكومات المقاطعات يتمتع بشبه استقلالية إزاء الحكومة المركزية ولا سيما لجهة تحويل الإيرادات من الضرائب وتنفيذ القوانين الوطنية على مستوى المقاطعات. كذلك فقد تسنى للمصالح المترسخة في المقاطعات الاستحواذ على أجزاء من حكومات المقاطعات وإعاقة الإصلاح. ويساهم غموض الأوضاع الأمنية ونشوء اقتصاد مواز وغير مشروع يقوم على المخدرات ولا يخضع لرقابة الحكومة إلى تفاقم نقطة الضعف هذه بما يفرض تحديات خطيرة على إمكانية المضي في التنمية على الصعيدين الاقتصادي والمؤسسي.

٤٦ - وقد تم مجدداً تأكيد الدعم الدولي لجهود تعمير أفغانستان في مؤتمر برلين الذي عقد في وقت سابق من هذا العام. وأصدرت الجهات التي حضرت المؤتمر إعلاناً أيد بقوة خطة عمل الحكومة. فوفقاً لهذه الخطة، سوف تعمل الحكومة خلال هذه السنة المالية على التعجيل بالإصلاحات في الميادين التالية: الإدارة العامة، والإدارة الضريبية، وتطوير القطاع الخاص، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (من خلال إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر)، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، ونزع السلاح، والأمن وأنشطة مكافحة المخدرات.

٤٧ - وعرضت الحكومة أيضاً خلال مؤتمر برلين تقريراً عن التكاليف الطويلة الأجل لهذه العملية بعنوان "تأمين مستقبل أفغانستان". وقدم هذا التقرير حساباً شاملاً لكلفة الأهداف الرئيسية للإنعاش والتعمير. وشكل التقرير أساساً لطلبات المساعدة وإعلان الجهات المانحة عن تبرعاتها في المؤتمر. وعلى نحو ما ورد ذكره في الفقرة ٥٥ من الوثيقة A/58/868-S/2004/634، فقد أعقب مؤتمر برلين عقد ندوة تنمية أفغانستان في كابل حيث تم عرض ميزانية التنمية والميزانية الأساسية على الجهات المانحة. وقد تسنى حتى الآن تمويل الميزانية الأساسية (٦٠٩ ملايين دولار) بالكامل وسوف يفوق حجم الإنفاق على التنمية مليار دولار في عام ٢٠٠٥، وسوف ينصب معظمه على برامج الأولويات الوطنية. وفضلاً عن

ذلك، يجري حالياً استحداث برامج جديدة في ميادين التخطيط المدني، والعدالة، والقطاع الخاص، وتنمية المهارات. كذلك يلاحظ أن قدرة الحكومة على إدارة المعلومات بصورة شفافة وفعالة آخذة في التحسن هي الأخرى. وتعكف وزارة المالية على تعقب مسار المعونة الدولية المخصصة لميزانية التنمية الوطنية. ورغم ما تم إحرازه من تقدم، فلا يزال معظم المساعدة الخارجية المقدمة إلى أفغانستان يمر عن غير طريق قنوات الميزانية الوطنية. ومع ذلك، فإن مؤتمر برلين وندوة تنمية أفغانستان وميزانية التنمية للسنة التقويمية الأفغانية ١٣٨٣ تشكل جميعاً خطوة هامة على طريق تحسين عمليتي تخطيط وتمويل جهود التعمير تحت قيادة الحكومة.

٤٨ - وبين شهري أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، أجرى فريق الأمم المتحدة القطري، ومعه شركاؤه من الحكومة ومن المنظمات غير الحكومية والأوساط المانحة والمؤسسات المالية الدولية، أول تقييم قطري مشترك لأفغانستان هو بمثابة تحليل معمق للتحديات الإنمائية التي تواجه البلد والأسباب الجذرية لهذه التحديات. وقد غطت عملية التقييم أربعة ميادين مواضيعية هي: التطوير المؤسسي والحكم؛ والسلام والأمن والعدالة؛ والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؛ والرفاه الاجتماعي. وتؤدي هذه المواضيع دوراً رئيسياً في مساعدة أفغانستان على تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. وسوف يجري تنفيذ التقييم المذكور بمحاذاة البرامج التي تديرها الحكومة في مجال الحد من الفقر، على أن توفر آلية الفريق الاستشاري المحفل الرئيسي للتشاور في هذا الصدد.

٤٩ - وتتمثل إحدى الأدوات الحيوية للإدارة الحكومية والتعمير والتخطيط الإنمائي في التعداد السكاني الوطني. وقد أجري آخر تعداد لأفغانستان في عام ١٩٧٩، لكنه لم يستكمل. وقد شُرع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في وضع قوائم للأسر المعيشية سابقة للتعداد يجري حالياً الانتهاء من إعدادها، وإن كان العمل الميداني في أربع مقاطعات قد تأخر لأسباب تتعلق بضعف الأمن أو صعوبة المناخ. بيد أن التخطيط للتعداد نفسه قد بدأ، إذ تقرر إجراؤه على مدى ٢٠ يوماً في عام ٢٠٠٦. وفي الوقت الحالي، يقوم فريق تخطيط بقيادة صندوق الأمم المتحدة بزيارة كابل. وسوف يعقد مؤتمر للمانحين في كانون الأول/ديسمبر لالتماس التمويل من أجل إجراء التعداد.

باء - التصدي لحالات الطوارئ ومسائل التنمية

٥٠ - يعتبر هذا العام ثالث عام يتسم بشح الأمطار والثلوج في أفغانستان مما أدى إلى تفاقم أزمة المياه المزمنة في البلد. فقد تم تحديد ما يقدر بمجموعه بـ ٤ ملايين شخص يعانون من أوضاع هشة في جيوب محددة في ٢٧ مقاطعة على الأقل. ومن بين أكثر المقاطعات هشاشة

غور ونمروز وأوروزغان وبكتيكا وغازبي ودايكوندي وقندهار وهلمند. وتعزى هشاشة هذه المناطق إلى انحسار المياه الجوفية فيها نتيجة تقلص أكوام الثلوج وانحسار الأمطار. وأدى ذلك إلى تراجع الغلات خلال محصول عام ٢٠٠٤ وارتفاع كلفة الحبوب. وتشير بعض الدلائل إلى تعرض مبيعات المواشي لضائقة وارتفاع كلفة الأيدي العاملة الموسمية على نحو أوحى بأن الجفاف جعل الحياة الزراعية منطقة غير مستدامة بالنسبة للبعض. وفي سياق أوسع، قد يؤثر الجفاف على النمط الزراعي المعيشي للاقتصاد ويسفر عن أثر سلبي في النمو الاقتصادي. وتقود وزارة التأهيل والتنمية الريفية عملية التصدي لطوارئ الجفاف بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وبوجه خاص، تم إصدار نداء بشأن تقديم مساعدة طارئة بمبلغ ٧١ مليون دولار لتغطية فترة الأشهر الستة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٥. وجاءت استجابة المانحين لهذا النداء إيجابية للغاية، وبات العجز الحالي لا يتجاوز ٩ ملايين دولار.

جيم - الزراعة

٥١ - دأبت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) على تقديم الدعم لتأهيل القطاع الزراعي وتنميته. وعلى وجه التحديد، تساعد الفاو المزارعين المهتدين بزقهم عن طريق تحسين الأمن الغذائي والتغذية وكفالة إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، بما يساهم في توليد مصادر رزق بديلة صالحة وبناء القدرات في القطاع الزراعي.

دال - الصحة والتغذية

٥٢ - يكمن التحدي المزدوج القائم في القطاع الزراعي في توسيع الخدمات الوطنية وتحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية، مع الحفاظ على مستوى إسقاطات التكاليف الحكومية المتكررة. وشمسيا مع الاستراتيجية التي أعدتها وزارة الصحة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيره من وكالات الأمم المتحدة، يتولى المجتمع الدولي دعم الحكومة في إعادة بناء نظام الرعاية الصحية الأولية. وقد انصبت الاستراتيجية العامة في عام ٢٠٠٤ على الوقاية، وتحسين القدرات دون الوطنية، وإنشاء هياكل للشبكات الصحية، وتعزيز خدمات الوصول إلى محتاجي الرعاية، وبناء شراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وقد انصب الاهتمام بوجه خاص على الرعاية التوليدية وعلى الصحة الإنجابية وصحة الأطفال. ويجري حاليا العمل على تنفيذ المشاريع القائمة الرامية إلى دعم المستشفيات وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، ومكافحة الأمراض والتصدي لتفشي الأوبئة، والتأهب لتوفير اللوازم الطبية. كذلك يجري العمل على قدم

وساق في تنفيذ برامج محددة لاستئصال شلل الأطفال وداء الكزاز لدى الأمهات والأطفال الحديثي الولادة، ناهيك بحملات التطعيم والتحصين.

٥٣ - وما زال مرض السل يمثل مشكلة صحية عامة في أفغانستان. وبدعم من منظمة الصحة العالمية، يقدم ١٦٢ مرفقا صحيا في البلد خدمات في ١٤١ منطقة تمثل ٥٤ في المائة من سكان البلد. وبلغ معدل نجاح العلاج ٨٦ في المائة في عام ٢٠٠٢. وقد تم شراء أدوية مضادة للسل لتغطية الاحتياجات خلال عام ٢٠٠٤ والنصف الأول من عام ٢٠٠٥ على الأقل. وتعتبر هذه الأدوية كافية لتوفير دورة علاجية كاملة لما يناهز ٢٥٠٠٠ مريض بالسل.

٥٤ - وفي إطار مشروع دحر الملاريا، تعمل منظمة الصحة العالمية على مساعدة وزارة الصحة والسلطات الصحية المحلية على مكافحة وباء الملاريا في ١٤ مقاطعة يتوطن فيها هذا المرض. ويحصل ٦٠٠٠٠٠٠ فرد كل عام عن طريق هذا المشروع على علاج كامل ضد الملاريا. وعلاوة على ذلك، تجري حماية ٧٥٠٠٠٠٠ فرد من داء الملاريا والليشمانيات عن طريق تزويدهم بناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات في إطار هذا المشروع.

هاء - التعليم

٥٥ - حقق تنشيط النظام التعليمي الأولي الوطني نجاحا هاما خلال الفترة التي أعقبت مباشرة انتهاء الصراع. واعتمادا على هذا النجاح، انصب اهتمام الحكومة الاستراتيجي في عام ٢٠٠٤ على تحسين نوعية المقررات التعليمية ومحتواها. وقد انطوى ذلك على دعم هام من جانب اليونيسيف في تدريب المدرسين ورفع مستواهم، وتوفير اللوازم المدرسية، وتطبيق سياسات إصلاح المناهج التعليمية. فقد عمدت اليونيسيف بالتعاون مع وزارة التربية إلى توزيع لوازم تعليمية ودراسية على ٤,٢ مليون تلميذ و ٤٦٦ ٧٤ مدرسا. ويجري حاليا بذل جهود من أجل تأمين سداد مرتبات أعضاء هيئة التدريس على نحو أكثر سلاسة واتساقا، فيما تولى عناية خاصة لكفالة وصول الفتيات إلى الخدمات التعليمية خارج المراكز الحضرية الرئيسية. وانصب التركيز بشكل مكثف على تطوير قدرة السلطات التعليمية في المقاطعات، مثلما حدث بالنسبة إلى الخدمات الاجتماعية الأخرى.

٥٦ - ويعود إلى هذه الجهود الفضل جزئيا في ارتفاع صافي معدل المسجلين في المدارس من أطفال أفغانستان الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة والثالثة عشرة إلى ٥٤ في المائة (٦٧ في المائة للبنين و ٣٧ في المائة للبنات). بيد أن عددا من العوامل، من بينها بُعد المسافة عن المدرسة وعدم كفاية المرافق التعليمية والافتقار إلى مرافق مستقلة لتعليم البنين والبنات، ما زال يحول دون ارتفاع معدلات التسجيل بالمدارس. ولمعالجة هذه المشكلة، تتولى

اليونيسيف دعم إنشاء مدارس في المجتمعات المحلية، لا سيما للبنات داخل القرى التي يتعذر فيها الوصول إلى مدارس التعليم الرسمي. وتركز المرحلة الأولى من هذا المشروع على إنشاء ١٥٠٠ مدرسة محلية لاستيعاب ٧٥٠٠٠ فتاة وفتى في المناطق التي تقل فيها معدلات قيد الفتيات عن المتوسط الوطني. وقد تم حتى الآن حصر القرى المحتاجة إلى هذه المدارس وإنجاز تدريب الموظفين التعليميين في المقاطعات.

واو - وسائل الإعلام

٥٧ - منذ بداية عملية بون، ازداد عدد المنافذ الإعلامية ازديادا ملموسا، إذ يوجد حاليا ٤٢ محطة إذاعية (٢٥ منها غير تابع لإدارة الدولة)، و ١٨ محطة تلفزيونية (١٤ منها خاضع لإدارة الدولة) وزهاء ٣٠٠ منشورة (يومية وأسبوعية وشهرية). بيد أن نوعية هذه الوسائط، ولا سيما المنشورات المطبوعة منها، متفاوتة إلى حد بعيد. واستدامة هذه المنافذ الإعلامية جميعها غير مضمونة. فالعديد من المنشورات غير التابعة للدولة يتوقف على المنح إذ أن سوق وسائل الإعلام الأفغانية ليست بالقوة الكافية التي تتيح لهذه المنافذ أن تمول عملها بموارد الإعلانات، فضلا عن كون العديد من المستهلكين لا يستطيع شراء المطبوعات إلا بأسعار مدعومة. وقد أسفر الدعم الدولي المقدم إلى إذاعة وتلفزيون أفغانستان المملوكين للدولة عن توفير معدات واستديوهات جديدة ومرافق ساتلية. وقد دأبت بعثة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة في مجالي إنتاج البرامج وتطوير القدرات فيها على سبيل تكميل الجهود التي بذلتها المنظمات الأخرى.

٥٨ - وقد اعتمدت الحكومة هذا العام قانونا جديدا لوسائل الإعلام يحظر فرض الرقابة على وسائل الإعلام الجماهيرية أو تقييد حريتها، ويؤكد الحق في كل من حرية الفكر والكلمة والإعلام. وهو يوفر الحماية القانونية أيضا للصحفيين في ممارسة مهنتهم وحماية مصادرهم.

٥٩ - وقبل الانتخابات، عرضت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الثنائية والأمم المتحدة وأمانة الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات تدريب الصحفيين الأفغان على شؤون الانتخابات حيث لم يتسن لمعظمهم تغطية أي عملية انتخابية في يوم من الأيام، علما بأن ذلك قد شمل التدريب على التغطية المتوازنة والحيادية، و "التجريح"، والتشريع الانتخابي ومدونة قواعد سلوك وسائل الإعلام.

زاي - العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الاندماج في المجتمع

٦٠ - بين شهري كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عاد نحو ٧٤٠.٠٠٠ فرد إلى أفغانستان في إطار برنامج العودة الطوعية إلى الوطن بمساعدة ودعم من وزارة شؤون اللاجئين والعائدين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن بين هؤلاء ٣٧٠.٠٠٠ عائد من باكستان، و ٣٦٠.٠٠٠ عائد من جمهورية إيران الإسلامية، و ١٠.٠٠٠ عائد من بلدان أخرى. ومنذ عام ٢٠٠٢، عاد ما يزيد على ٣ ملايين شخص إلى ديارهم طوعا. وقد اتجه أكبر عدد من العائدين (٤٣ في المائة) إلى المنطقة الوسطى من أفغانستان، تلتها المنطقة الشمالية (٢٢ في المائة) ثم المنطقة الشرقية (٢٠ في المائة). وظلت مقاطعة كابل المقاطعة التي تستقبل أكبر عدد من العائدين. وثمة نسبة عالية من العائدين من غير الملاك (٧٠ في المائة) أو ممن يزعمون عدم امتلاكهم منزلا أو ملجأ يعودون إليه (٢٧ في المائة).

٦١ - وقد ازدادت حالات العودة من جمهورية إيران الإسلامية ازديادا ملموسا مقارنة بالسنة الفائتة، وهذا يعود بدرجة كبيرة إلى التدابير التي اتخذتها حكومتها لتشجيع العودة إلى أفغانستان. أما في باكستان، فقد عاد زهاء ٨٠.٠٠٠ شخص من "المخيمات الجديدة" التي أنشئت بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. أما اللاجئين الذين مكثوا في باكستان فقد أعيد توزيعهم على مخيمات أخرى، وقد أغلقت المخيمات الجديدة بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٦٢ - ولقد تسنى لنحو ٣٥.٠٠٠ مشرد داخلي إيجاد حل لتشردهم إما بالعودة إلى ديارهم أو بالتوطين محليا. بيد أن الظروف الأمنية في عدد من المقاطعات في الشمال والمرتفعات الوسطى ما زالت تحول دون عودة العديد من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين ممن تعود أصولهم إلى هذه المناطق.

٦٣ - وواصل برنامج تقديم المساعدة في مجال إعادة الاندماج التركيز على تشييد منازل ريفية - وهو طلب يوليه العائدون الأولوية - لأشد الفئات ضعفا. وقد استفاد من هذا النشاط ما متوسطه ١٥ إلى ٢٠ في المائة من العائدين. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ إلى أواخر عام ٢٠٠٤، تكون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد بنت ما يناهز ١٢٠.٠٠٠ منزل، معظمها في المناطق التي تستقبل أعدادا كبيرة من العائدين. ويشكل غياب فرص العمل والتباطؤ في تعمير المناطق الريفية تحديا مستمرا لإعادة إدماج العائدين بصورة مستدامة. ويفرض ازدياد عدد العائدين إلى المناطق الحضرية عبئا إضافيا على قدرة المدن الكبرى المنهكة أصلا في مجال البنى التحتية، ويسلط الضوء على الحاجة إلى وضع خطة للإسكان الاجتماعي.

٦٤ - وتشير التقارير إلى أن العائدين لم يواجهوا تمييزا ملحوظا من حيث الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، رغم تعرض أراضيهم للاحتلال أو المصادرة ومعاناتهم أنواعا أخرى من التجاوزات من قبيل الابتزاز وجبي الضرائب غير الشرعية والتجنيد القسري. واعتبارا من مطلع العام المقبل، سوف تكثف المفوضية جهودها إلى جانب اللجنة المستقلة الأفغانية لحقوق الإنسان في رصد عملية العودة وحقوق الإنسان، إسهما منها في تعزيز وتوسيع العملية الحالية لرصد العائدين.

حاء - الأعمال المتعلقة بالألغام

٦٥ - بتوجيه من الفريق الاستشاري المعني بالأعمال المتعلقة بالألغام ومن وزارة الخارجية، وبدعم من كندا، يتولى حاليا مركز الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في أفغانستان تيسير عملية نقل المسؤولية عن الأعمال المتعلقة بالألغام في أفغانستان من الأمم المتحدة إلى وكالة تنسيق وطنية معنية بالأعمال المتعلقة بالألغام. ويستعين برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام في أفغانستان بخدمات نحو ٨٠٠٠ موظف أفغاني و ٢٢ فني دولي، إضافة إلى ٧٠٠ جندي مسرّح، على نحو يجعله إحدى أهم الجهات التي توفر العمل للمدنيين في البلد.

٦٦ - ويتمثل الهدف الاستراتيجي لبرنامج الأعمال المتعلقة بالألغام الخاص بأفغانستان في إزالة أثر الألغام والذخائر غير المنفجرة من المناطق المنكوبة، وذلك بحلول عام ٢٠٠٧، وجعل أفغانستان منطقة خالية من الألغام بحلول عام ٢٠١٢. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، تم تطهير ما مساحته ٣٣ كيلومترا مربعا من حقول الألغام و ٦٩ كيلومترا مربعا من ميادين المعارك، فيما تم تدمير ما مجموعه ٢٤٤ ٣٥٤ ٢ لغما وذخيرة غير منفجرة. وقد تلقى ما يزيد على ٦٥٠٠٠٠ عائد تثقيفا في مجال الوقاية من مخاطر الألغام في مراكز صرف المعونات المالية ومراكز العبور، فيما تم تدريب زهاء ٥٣٠٠٠ مدرس في المرحلة الابتدائية وتزويدهم بلوازم تعليمية. وقد تسنى الحد من عدد ضحايا الألغام حيث انحسر من نحو ١٥٠ شهريا في عام ٢٠٠٢ إلى ما يقل عن ١٠٠ شهريا في عام ٢٠٠٤.

٦٧ - وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠٣، أصبحت أفغانستان دولة طرفا في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد التزمت أفغانستان التزاما حازما بإزالة جميع الألغام المضادة للأفراد في غضون عشر سنوات وتدمير جميع مخزونات تلك الألغام بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٧، وتوفير التثقيف بشأن مخاطر الألغام للفئات المعرضة، ومساعدة الناجين بجياهم من الألغام الأرضية.

طاء - تنمية البنى الأساسية

٦٨ - يجري حاليا على قدم وساق في جميع المقاطعات العمل على تنمية الهياكل الأساسية الريفية بتنسيق من وزارة التأهيل والتنمية الريفية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويشمل هذا العمل تشييد منازل للاجئين العائدين ولالأشخاص المشردين داخليا، فضلا عن تشييد طرق ومدارس ومستوصفات ومشاريع التنمية الزراعية والإنعاش الاقتصادي.

٦٩ - وبالتعاون مع مختلف الوزارات الفنية، نفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أعمالا شتى لبناء طرق ومبان وشبكات ري في مختلف أرجاء البلد، ولا سيما في إطار برنامج الحكومة الوطني للعمالة الطارئة. ويجري بتمويل من البنك الدولي واليونسيف تصميم أنشطة لتنمية البنية التحتية في أفغانستان بإدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دعما لانعاش البلد اجتماعيا واقتصاديا في المناطق الريفية. وقد انتهج هذا المكتب أساليب تعتمد على العمالة الكثيفة على سبيل توليد فرص عمل طارئة للمجموعات المهشة المستهدفة.

رابعا - دعم البعثة

٧٠ - واصل مركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان تيسير عملية إدماج وكالات الأمم المتحدة. وشيّد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مرافق إضافية للمكاتب والمستودعات هناك، وتقوم منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتشيد مبان للمكاتب سوف تُشغل بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. ويوفّر الجمع حاليا السكن لمتطوعي الأمم المتحدة وغيرهم بما سعتة ٨٤ سريرا. وقد تم استخدام مستودع اليونسيف لإعداد ٤٠.٠٠٠ ملف اقتراع خاصة بالانتخابات. وفتح مصرف تجاري دولي أبوابه داخل الجمع، على نحو قلل من حاجة موظفي الأمم المتحدة إلى حمل مبالغ كبيرة من النقد.

٧١ - وقضى فريق معني بالتقييم الأمني تابع للأمم المتحدة يتألف من ممثلين لمكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واليونسيف، ثلاثة أسابيع في أفغانستان خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤ وأصدر تقريرا يتضمن ١١ توصية حظيت جميعها بتأييد الأمين العام تتعلق بإدماج هيكل الإدارة الأمنية في أفغانستان. وجدير بالملاحظة أن الهيكل الإداري الأمني الجديد تضمن إنشاء مركز للمعلومات والعمليات الأمنية داخل مجمع مركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان يضم ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والمنظمات غير الحكومية في تنسيق الاستجابات للتطورات المعقدة.

٧٢ - وتشكل الرعاية الطبية جزءا هاما من أمن الموظفين وسلامتهم. فقد تم رفع مستوى مستوصف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بمركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان عن طريق تزويده بمختبر وأجنحة للأشعة السينية وجراحة وطب الأسنان يعمل فيها ستة أطباء. فضلا عن ذلك، تم الانتهاء من بناء منصة للطائرات العمودية تيسيرا للعلاج في حالات الطوارئ. وقد تم تزويد جميع المناطق السبع الواقعة خارج كابل كافة بمستوصفات وبطبيب متفرغ تابع للأمم المتحدة.

٧٣ - وتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المسؤولية عن الخدمات المشتركة الموفرة في مجمع مركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان، واشتركت البعثة مع مركز العمليات الإقليمية التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدبي في تأمين خدمات العمليات. وسوف يستخدم مكتب دبي ومستودعه أيضا من جانب البعثة بوصفه موقع تخزين لخدمات الإنعاش في حالات الطوارئ.

خامسا - ملاحظات

٧٤ - سيطرت العملية الانتخابية على المناخ السياسي السائد خلال الفترة المستعرضة حيث تم تسجيل ١٠,٥ مليون ناخب وإجراء الانتخابات الرئاسية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ورغم بروز تحديات هامة أمام هاتين العمليتين وبعض العيوب في تنفيذهما، حظي كل منهما بنجاح فاق التوقعات.

٧٥ - ويأتي نجاح عملية الانتخابات عموما نتيجة عوامل عدة، منها الجهود الدؤوبة التي بذلتها مجموعة مختلفة من الأشخاص والمنظمات. وقد سبق ذكر العديد من هؤلاء، من بينهم القوات الأمنية القطرية والدولية، والجهات المانحة، والبلدان المجاورة، والأمم المتحدة وسواها من المنظمات. بيد أن السبب الأهم في نهاية المطاف لنجاح العملية الانتخابية كان رغبة الشعب الأفغاني نفسه في كفالة نجاحها. فقد اندفع الشعب بحماس إلى تولى إجراءات التسجيل وشغل محطات الاقتراع، وجازف أكثر من ثمانية ملايين شخص بالجوء والتصويت يوم الاقتراع رغم خطر وقوع هجمات. وما ذلك سوى مؤشر حاسم على أن عملية بون وما تم تشكيله في إطارها من مؤسسات إنما يحظيان بتأييد أغلبية كبيرة من الشعب الأفغاني.

٧٦ - لقد أنقذ نجاح الانتخابات الرئاسية ما اتخذته الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات من قرار صعب بفصل الانتخابات الرئاسية عن الانتخابات البرلمانية. وقد أتاح تفادي المشاكل المعقدة بتأجيل الانتخابات النيابية الفرصة لجميع الجهات الفاعلة من أجل التركيز بصورة مستمرة على تنفيذ الانتخابات الرئاسية على أحسن وجه. ومن الأهمية بمكان حاليا أن

يساعد المجتمع الدولي الأفغان على إجراء انتخابات برلمانية في السنة المقبلة، مما يتيح تنفيذ الالتزام الذي أعلن في بون قبل ثلاثة أعوام. وقد بدأت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات التحضير للانتخابات النيابية وسوف تقدم خطة إلى الجهات المانحة والمجتمع الدولي في وقت قريب. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان إسداء المشورة والدعم للهيئة المذكورة في مهمتها.

٧٧ - إن تنفيذ روح اتفاق بون يتطلب المضي أبعد من تنفيذ نص العملية السياسية التي حددها هذا الاتفاق. وبوجه خاص، ينبغي القيام بالمزيد من الجهد في تحقيق الهدف الأساسي لبناء قدرة الحكومة على جميع الصعد وبسط سلطتها على جميع أرجاء البلد. وهذا الجانب الأخير ضروري لكفالة سيادة القانون وانتظام عمل الاقتصاد الشرعي، وممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وإقامة علاقات إيجابية مع بلدان الجوار. وسوف يتطلب ذلك إحراز المزيد من التقدم بشأن جميع البنود الخمسة المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني. وعلى الحكومة الجديدة أن تواصل، بدعم من المجتمع الدولي، التصدي لمشكلكتي الأسلحة والمخدرات اللتين من شأن دوراهما في حلقة مفرغة أن يقوض على نحو خطير جانبا كبيرا من التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن. ومن شأن الدعم القوي الذي يوفره شعب أفغانستان للرئيس المنتخب حميد قرضاي أن يساهم في إحراز تقدم ملموس على هذه الجبهات.

٧٨ - إن تسليم المهام تدريجيا إلى حكومة أفغانستان في مجالات من قبيل الانتخابات وإزالة الألغام أن يشكل مؤشرا إيجابيا على التطورات التي حدثت في السنوات الثلاث الأخيرة. ومن الأهمية بمكان أن تسلم هذه المهام لهيئات إقليمية تتمتع بقدرة كافية على إدارتها. وقد تسلمت الحكومة الأفغانية حتى الآن بنجاح مهام إدارة السياسات والتخطيط والتعمير عموما. وتشكل التعهدات التي تم إعلانها في مؤتمر برلين إزاء خطة عمل الحكومة الأفغانية دلائل مطمئنة على ثقة الجهات المانحة في الحكومة في هذا الصدد وعلى نوعية الخطط نفسها. وسوف يتعين على المجتمع الدولي أن يظل مصدرا رئيسيا لتمويل وتنمية أفغانستان لعدد مقبل من السنوات. وفي الوقت نفسه، فإن من الأهمية بمكان أن تواصل الحكومة الأفغانية تنفيذ إصلاحاتها، وتنسيق جهازها الحكومي، والاضطلاع بجهود متضافرة لكفالة عدم التمكين لتقافة الفساد الحكومي.

٧٩ - وسوف تفرض السنة المقبلة تحديات عديدة على عملية الانتعاش السياسي والاقتصادي في أفغانستان. بيد أن أفغانستان ستواجه للمرة الأولى هذه التحديات بوجود رئيس منتخب بصورة مباشرة ومزود بولاية شعبية متينة. وتظل الأمم المتحدة على التزامها بمساعدة هذه الحكومة الجديدة في مواصلة التصدي للمهام الحيوية المطلوبة لتنفيذ اتفاق بون

نصا وروحا. وقد تم في هذا التقرير التأكيد على الجانب الرئيسي من هذه المهام. وسوف تتكل الأمم المتحدة على تعاون والتزام الدول الرائدة في مجال إصلاح القطاع الأمني فضلا عن دعم الجهات المانحة لتنفيذ خطة عمل الحكومة الأفغانية في مجال التعمير.

٨٠ - والآن، بعد سنة حافلة بالمخاطر، ظل خلالها العديد من المسائل، بما فيها المؤشرات الاجتماعية وحقوق الإنسان، لا يعالج معالجة كافية، يحدونا الأمل والتفاؤل لاحتضان الأفغان بحماس عملية الانتقال نحو حكم مدني ديمقراطي. ويشكل ارتفاع عدد الأفغان الذين سجلوا واقتنعوا وواصلوا الحضور إلى المدارس، وعادوا من المنفى إلى ديارهم مكافأة للمجتمع الدولي على استثماره في عملية بون وتشجيعا له على أن يظل ملتزم بالكامل بهذه العملية.

٨١ - وفي الختام، أنتهز هذه الفرصة لأشكر ممثلي الخاص وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، رجالا ونساء، وشركاء البعثة من المنظمات على ما بذلوه من جهود ممتازة لمصلحة أفغانستان في ظل ظروف صعبة وخطرة.